

الاصطلاح في اللغة العربية: مقارنة جديدة

Khalid Lachheb
NYC College of Technology
Brooklyn, USA

نناقش في هذه الورقة القضايا التالية:

- أ) التعريف بالنظرية العامة للاصطلاح
- ب) نقد هذه النظرية في ضوء الاقتراحات التي تراكت في السنين الأخيرة
- ج) اقتراح مقارنة جديدة لتحليل المصطلحات
- د) إيجابيات هذه المقاربة

1. النظرية العامة للاصطلاح

نقترح، في هذا العرض، ملامح نظرية للوحدات الاصطلاحية، ونبين، تبعا لأعمال ساكير (1990) Sager، وكابري (2000) Cabré، وتيميرمان (2000) Temmerman عدم كفاية النظرية العامة للاصطلاح.1. وتدعم الفكرة القائلة بأن الاصطلاح باعتباره مجموعة من الوحدات الاصطلاحية لا يقترن، فقط، باللسانيات (سواء كانت لسانيات نظرية أو تطبيقية)، ولكن يمكنه أن يعالج انطلاقا من نظريات لغوية أو نظرية للاتصال أو المعرفة. وبالتالي، فإن النقاش الذي يقوده أضرار النظرية العامة للاصطلاح (Théorie générale de la Terminologie) بخصوص كونه يمتح من اللسانيات التطبيقية أو أنه يشكل تخصصا مستقلا يصبح نقاشا غير وارد. وعلى العكس من ذلك، فإن النقاش يجب أن يطرح بالصيغة التالية: إن المصطلحات، وهي الوحدات التي تكوّن موضوع الاصطلاح، يمكن تحليلها انطلاقا من تخصصات مختلفة. فانطلاقا من اللسانيات من الممكن إقامة نظرية للمصطلحات توصف داخلها كوحدات ذات شكل ومضمون يكسبها استعمالها، ضمن شروط خاصة، قيمة مختصة. ومن الناحية المنطقية، فإن هذه النظرية يجب أن تكون كافية لتأخذ بعين الاعتبار خصوصية المصطلحات دون معالجتها كوحدات مختلفة عن الكلمات المعجمية غير المختصة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا التحليل اللغوي يجب أن يتناسب وتحاليل أخرى لمعالجة المصطلحات، والتي يجب أن تكمل وصفها وتمثل خاصيتها المتعددة. فالأمر يتعلق،

إذن، بوصف المصطلحات من خلال نسق متكامل يدمج، بشكل فعال، نظريات مختلفة تهدف إلى تمثيل الطرق الخاصة لمختلف مظاهر المصطلح.²

1.1. مضمون النظرية

لقد نشأ الاصطلاح الحديث، باعتباره تخصصا نسقيا وتطبيقيا منطجا، في فيينا في الثلاثينيات انطلاقا من أعمال ووستر (Wuster). فقد كانت الأسباب التي قادت ووستر للاهتمام بالاصطلاح أسبابا تطبيقية، إذ حاول تجاوز مشاكل الاتصال المهني، وهي مشاكل تجد مصدرها في عدم دقة وتنوع وتعدد معنى اللغة الطبيعية. ولذلك، فقد اعتبر الاصطلاح أداة عمل تساعد على فك التباس الاتصال العلمي والتقني بكيفية فعالة. فهذا الاهتمام، وهذه الرغبة لبلوغ اتصال غير ملتبس يعكسان الأفكار الفلسفية لمدرسة فيينا.

كان عمل ووستر ينصب على الأسئلة المنهجية والمعيارية وليس على أسئلة نظرية. إلا أن اهتمامه النظري قد برز في ما بعد نتيجة للتفكير في سيرورة العمل الذي قاده لإقامة معاجم³. وقد ظهرت نظريته في إطار تصور معاصر للاصطلاح، أي في إطار ميدان تتقاطع فيه اللسانيات والعلوم المعرفية وعلوم الإعلام والاتصال والمعلوماتية، وموضوع للتجليل والتطبيق الصارم⁴. وقد حصر ووستر موضوعه في الوحدات المشتركة والموحدة الخاصة بالمبادئ العلمية والتقنية. وقد قيد النشاط الاصطلاحي في جمع المفاهيم والمصطلحات بهدف توحيدها. وقيد مجال التخصص لأنه لم يهتم سوى بالتقني والعلمي⁵.

إن الاصطلاح، بالنسبة لوستر، يتأسس، فعلا، على دراسة المصطلحات انطلاقا من المفهوم الذي يعبر عنه، وكذلك على أساس تحليل علاقاتها. فالمفهوم إذن، محور العمل الاصطلاحي. يتم الانطلاق من تعيين وتحديد إقامة المفاهيم في حقل معرفي معين لتثبيت التسميات الموحدة المناسبة. فمن الضروري إقامة مفاهيم الوصول إلى اتفاق حول مجموع الخصائص الأكثر اشتراكا تلك التي تمثل جزءا من الحقيقة، مع ترك السيات الأقل اعتيادا والأكثر تمثيلية من الناحية الثقافية جانبا.

وبالنسبة للتسميات، فإن التوحيد يقتضي حذف التنوع الاسمي لصالح صورة مرجعية واحدة. فمنهجية العمل الاصطلاحي، إذن، منهجية اسمية (onomasiological). ويتقابل هذا الشرط مع منهجية العمل القاموسي الذي يتوفر على خاصية معنوية (semasiological).

وقد تمت إعادة تقييم أفكار ووستر من قبل عدد من الباحثين في الاصطلاح، إذ اعتبروها غير كافية كي تأخذ بعين الاعتبار الوحدات الاصطلاحية في إطار سيناريو اتصال متنوع.

وتأسس النظرية العامة للاصطلاح، نظريا، على انسجام وكنية المعرفة المختصة، وعلى أساس الرغبة في توحيد صور التعبير وأشكاله. وستترك جانبا عددا من المعطيات التجريبية وتقدم العناصر الأساسية لنظرية ووستر التي نلخصها كما يلي:⁶

(1)

أ) يعد الاصطلاح مجالا مستقلا يتقاطع مع تخصصات أخرى كاللسانيات والمنطق والمعلومات.

ب) تعد المفاهيم موضوع الدراسة والبحث في هذه النظرية، وهي مفاهيم تعبر عنها وحدات تعيين لغوية (اسمية وتعيينية في نفس الوقت) وغير لغوية (تعيينية فقط). وتم هذه الوحدات مجال تخصص معين مع استعمال مقيد في هذا المجال.

ج) يتم تحديد المصطلحات باعتبارها تسميات لغوية للمفاهيم. وهكذا، فالمصطلح وحدة (لغوية أو غير لغوية) تُعَيِّن مفهوما.

د) يتم تحليل المصطلحات بالنظر إلى المفهوم الذي تمثله، وبسبب ذلك، يتم تصور المفهوم باعتباره سابقا أو موجودا سلفا قبل التسمية.

هـ) تدخل مفاهيم حقل معرفي ما في علاقات مختلفة مع بعضها بعضا، وهو ما يشكل بنية مفهومية لهذا المجال المعرفي. وقيمة مصطلح ما ترجع إلى المكانة التي يحتلها في البنية التصورية للمجال.

و) هدف هذه النظرية هو دراسة المصطلحات من منظور توحيد تصوري وتعيني أحادي اللغة في الاتصال المهني الوطني أو متعدد اللغة في حالة اتصال دولي.

وقد كان لهذه العناصر النظرية التي تقدم بها فوستر تأثير في القرارات المعيارية التي تبنتها عدد من المؤسسات الدولية التي تعنى بالمصطلحات والمفاهيم، والتي جعلت من المصطلح وطرق بنائه وتمثيله مبادئ معيارية ألزمت المصطلحيين باتباعها والخضوع لشروطها. ونعرض في (10) مقاييس وقواعد تسمية المصطلحات، كما تقدمت بها الإيزو (وثيقة R707):⁷

- (أ) يجب أن يُقرن المصطلح بالمفهوم مباشرة، وأن يعبر عنه بوضوح.
- (ب) يجب أن يخضع بناء المصطلح للتأرجح المعجمية الموجودة في اللغة.
- (ج) يجب أن يكون بناء المصطلح منسجماً مع القواعد العامة لبناء الكلمة.
- (د) يجب أن يسمح المصطلح بإعطاء اشتقاقات منه.
- (هـ) لا يجب أن يكون المصطلح مبهماً وأن يكون دقيقاً ولا يتضمن معلومات غير ضرورية.
- (ز) لا يجب أن تكون للمصطلحات مرادفات ولا مشتركات لفظية، وأن تكون أحادية المعنى.
- (ك) يجب أن يكون معنى المصطلح مستقلاً عن السياق.

ويمكن تفسير قصور النظرية العامة للاصطلاح كما تقدم بها ووستر انطلاقاً من النقط التالية: فبالنسبة إليه وحده الواقع يمكنه أن يُصوّر بواسطة العلم والذي ينظم المعرفة العلمية من خلال البنية المنطقية التي يتضمنها. والمفاهيم تُبنى منطقياً وأطولوجياً بطريقة تراتبية.⁸

إن المعرفة العلمية، باعتبارها معرفة متجانسة، تعد نموذجاً يجب اتباعه لتنظيم مفاهيم كل الميادين المعرفية الأخرى. ولأجل ذلك، نذكر أو نلغي كل الاختلافات التي تتضمنها: السياقات السوسيو ثقافية، والمناطق الجغرافية، والخصائص السوسيو اقتصادية، واللغات (فيما يخص تمييزها وشرطها الاجتماعي). ويمكن تسوية المعرفة عبر تراض ما في أي مستوى من مستويات سيرورة التوحيد. فإذا كان بالإمكان توحيد المفاهيم، فذلك ممكن بالنسبة للتسميات أيضاً. ومعايير الإيزو تعكس بشكل ظاهر هذه الفكرة. فع سيرورة التوحيد تحمي التعددية الاسمية والمفهومية للواقع.

وتكمن الوظيفة المباشرة للاصطلاح في عبوة تسمية المفاهيم في الاتصال المهني. ونتيجة لذلك، فإن قيمتها الاتصالية في الخطاب المهني لا تكون لها أية أهمية. فحسب ووستر، تعد هذه القيمة موضوع دراسة لتخصصات أخرى. ونتيجة لذلك، لا تأخذ بعين الاعتبار الحجم الاتصالي للمصطلحات ولا مظاهرها المقامية، ولا إسقاطها النحوي. فالوحدة الاصطلاحية تحلل لئانها من زاوية خاصة، زاوية التوحيد.

إن النظرية العامة للاصطلاح لا تهتم، أيضاً، بدراسة تطور المفاهيم. فهي تعتبر المفاهيم ذواتاً ساكنة. وإذا لم تكن كذلك، فإن الزاوية السانكرونية التي تتبناها تعالجها على أنها ساكنة. وبالنسبة للمصطلحات فهي لا تتوفر، في هذه

النظرية، على قيمة ذريعية، ولا تقدم أي تنوع دلالي، لأنها لم يتم النظر إليها إلا من خلال سجل واحد هو السجل المهني.

إن الاتصال المهني الأصلي يكون صوريا بين المختصين رغم أنه يمكن القبول بوجود مستوى تخصص متفاوت. ومع ذلك، نجزم بأن المصطلحات الموحدة يمكن أن تصلح لكل مقامات الاتصال.

لقد ظهرت في السنوات الأخيرة تعليقات نقدية حديثة تهم ركائز النظرية العامة للاصطلاح، وقد بينت عدم قدرة هذه النظرية، ليس فقط، على تفسير الاتصال المختص ووحداته الأكثر تمثيلية (المصطلحات)، ولكن، أيضا، عدم قدرتها على وصف التنوعات الاصطلاحية في كل تعقيداتها التمثيلية والوظيفية. ولقد أحالت هذه المساهمات النقدية على مظاهر ثلاثة للاصطلاح تُكوّن ركائز مبرزة متعددة الاختصاصات: المظاهر المعرفية، والمظاهر اللغوية، والمظاهر الاجتماعية⁹.

لقد تم التساؤل، في إطار علوم المعرفة، حول مفهوم المعرفة المختصة نفسه الذي دافعت عنه النظرية العامة للاصطلاح. ويتعلق الأمر، أساسا، بتائل هذا المفهوم واختلافه بالنظر إلى المعرفة العامة حول العالم. فقد اقترح باحثون، بدلا من ذلك، إدماجا معرفيا متنوعا وظيفيا في إنجاز الذوات المتكلمة. فقد دافع علم النفس الاجتماعي، مثلا، عن العلاقة الداخلية بين مختلف طبقات المعرفة وسيورتها الخاصة بالاكتساب، كما أنه ركز على الخاصية الاجتماعية للاصطلاح.

وقد اهتمت اللسانيات، من جهة، بالمظاهر الوصفية للاصطلاح، وهو حد فاصل أقرته النظرية العامة للاصطلاح. وتم التشكيك، كذلك، في الفرق بين المصطلحات والوحدات المعجمية للغة العامة، وفي اعتبار الاصطلاح تخصصا تطبيقيا في مجال معرفي واحد، إذ كان شبه ممنوع تفسير كيف أن المصطلحات تشكل جزءا من كفاية الذوات المتكلمة عندما تكتسب هذه الأخيرة معارف مختصة وتصبح ذواتا مختصة.

إن معظم الملاحظات النقدية الموجهة للنظرية العامة للاصطلاح تحيل، جميعها، على سلبيات النظرية لسببين رئيسيين:

(أ) أمثلة الواقع وأمثلة المعرفة والاتصال

(ب) اقتصار مجال التطبيق على التوحيد

يمكننا أن نقول، تبعا لكابري (1999، 2000) إن بعض تصورات النظرية العامة للاصطلاح تعد نتيجة لهذه المبادئ التقليدية. لكن نقتطأ أخرى لا يمكن تبريرها إلا بالإحالة على موقف مثالي. وتقوم هذه الأمثلة انطلاقا من اقتراحين اثنين:

خالد الأشهب : الاصلاح في اللغة العربية: مقارنة جديدة

(1) تكون المعرفة العلمية (عكس المعرفة العامة) سابقة على أي تعبير

(2) المعرفة العلمية موحدة ومستقلة عن اللغات والثقافات

ومع ذلك، فإن دراسة المعطيات الحقيقية تقدم عددا من الحجج لتوضيح قصور النظرية العامة للاصلاح المبينة على اقتراحات غير مبررة. وإن كانت تبدو، نظريا، غير قابلة للدحض.

2.1. قد النظرية

إن تحليلا بسيطا للاتصال المختص في مقامات ممنية مختلفة يبين أن النظرية العامة للاصلاح، رغم كونها متعددة الاختصاصات، لا تأخذ بعين الاعتبار المعطيات التجريبية، وعلى الخصوص الفرق الذي تم الدفاع عنه طويلا بين اللسانيات والاصطلاح، المبني على الخاصية التقريبية للغة. ففي إطار مختص نستعمل سيرورات مختلفة يمكن بواسطتها توضيح وجود خصائص تلتقي مع خصائص وحدات أخرى تستعمل في مقامات اتصال مختلفة.

تفودنا هذه الملاحظة إلى افتراض أن الوحدات الاصطلاحية تتقاسم عددا من السات مع وحدات أخرى من اللغة الطبيعية، وأنظمة رمزية أخرى غير لغوية. يتعلق الأمر، إذن، بمعرفة هل تعد المصطلحات وحدات خاصة تختلف تماما عن وحدات تنتمي إلى طبقات أخرى من الرموز.

إن الاتصال المختص ليس صورة لاتصال يختلف تماما عن الاتصال العام، والمعرفة المختصة ليست لا موحدة ولا مستقلة تماما عن المعرفة العامة، وهذا الأمر يكون في كل مقامات الاتصال.

ونتيجة لذلك، فإن الاصطلاح لا يمكن تفسيره بطريقة مستقلة بمعزل عن دراسة رموز لتسميات أخرى تتوافر بها قدرة إحالية أو اسمية، ولا يمكن وصفه في استقلال عن رموز أخرى للغة الطبيعية المكونة هي الأخرى من دال ومدلول، ولا يمكن للاصلاح أن يظل بمعزل عن النظريات التي تهدف إلى تفسير الاتصال والمعرفة. ولذلك، يجب وصف الميزة متعددة الاختصاصات للوحدات الاصطلاحية¹⁰.

2. مقارنة جديدة

ينأسس توجهنا على التصورات التي دافعت عنها كابرّي (2000)، وهي كما يلي: 11

(أ) يعد الاصطلاح مجالا معرفيا تنسم فيه الوحدات الاصطلاحية بخصائص معرفية ولغوية واتصالية.

(ب) تشكل المصطلحات موضوع الاصطلاح، ولأجل ذلك نأخذ بعين الاعتبار، فقط، ما يمكن أن يكون "نظرية للمصطلحات"¹².

(ج) تعد المصطلحات وحدات حاملة لمعرفة مختصة يمكن أن تكون لها خاصية لغوية أو غير لغوية.

(د) تشبه الوحدات الاصطلاحية (وتختلف كذلك عن) الوحدات المعجمية (أو الكلمات). وتكمن خصوصيتها في مظهرها الزبدي وفي دلالتها. وبعد معناها نتيجة لاتفاق بين الخبراء.

3. توجه نظري

تسمح لنا التصورات السابقة ببلورة الأبعاد النظرية التالية:¹³

(1) يقودنا تصور الاصطلاح مجالاً للمعرفة متعدد الاختصاصات، كما أسلفنا، إلى اقتراح أبعاد نظرية مبنية على معالجة متعددة المظاهر للمصطلحات، يقع فيها إدماج مظاهرها اللغوية والمعرفية والانصالية.

(2) يعد المصطلح، وحدة ذات مظاهر ثلاثة: مظهر لغوي، ومظهر معرفي، ومظهر اتصالي.

(3) تتوفر الوحدات ذات مضمون معرفي مختص على سيات لغوية أو غير لغوية، لكن الوحدة الاصطلاحية هي التي تكتسب خصائص لغوية وتظهر في لغة طبيعية.

(4) اعتبار المصطلح وحدة دينامية تنتقل من مجال مختص إلى مجال مختص آخر. وتأخذ قدرة الانتقال هذه، بعين الاعتبار، تحرك وحدات المعجم العام نحو المعجم المختص.

(5) يصبح الاشتراك اللفظي وتعدد المعنى في الاصطلاح التقليدي، وفقاً لذلك، ظواهر مبررة.

(6) تتقاسم الوحدات الاصطلاحية نفس الخصائص الصورية والدلالية للكلمات، رغم اختلافها في شروط الإنتاج والتلقي، وستتم معالجتها كوحدة مقامية تأتي من صورة أساس واحدة هي الوحدات المعجمية التي ترتبط بعدد كبير من المعلومات النحوية والزبديّة والموسوعية.

(7) تنشط الشروط المقامية، فقط، بعض المعلومات. وانثناء هذه المعلومات يمكن أن تقودها لاكتساب قيمة ذريعية خاصة ترتبط بسيات المدلول. وإحدى هذه القيم يمكن نعتها بكونها "اصطلاحية" أو "مختصة".

8) تطمح "نظرية المصطلحات" إلى تقديم وصف صوري دلالي ووظيفي للوحدات التي يمكن أن تكون لها قيمة "اصطلاحية"، كما يتم بتنشيط هذه القيمة والتعبير عن العلاقات التي تقوم مع رموز أخرى لنفس النظام أو نظام آخر مختلف، وذلك بغية تطوير المعرفة حول الاتصال المختص، وكذا الوحدات التي تستعملها فيه.

9) تُستعمل المصطلحات في اتصال مختص يتميز بعوامل ذات نمط لغوي (دلالي ومعجمي ونصي) وذريعي (مرسل مباشر، أو وسيط، وسيط لغوي أو معرفي، مرسل، مقامات). والاتصال المختص يقبل، إذن، بوجود مستويات مختلفة من التخصص.

4. إيجابيات المقاربة اللسانية: عناصر وتائج

معلوم أن النصوص والخطابات المكتوبة والشفوية للمتكلمين تشكل جميعها مصادر معلومات يحتاجها كل لساني يعكف على دراسة لغة من اللغات. وتعد الإنتاجات المكتوبة والشفوية للمختصين والخبراء مادة يستقي منها المصطلحي وحداته الاصطلاحية. وتتميز الخطابات المختصة هاته بالدقة والاقتصاد والنسقية، والمصطلحات التي تحتويها تكون أحادية المعنى في عمومها. ويقدر ما تنخفض درجة التخصص، فإن الخطاب يكتسب خصائص خطاب غير مختص: إذ نلاحظ على المستوى الدلالي تنوعات مفهومية وتكرارا والتباسا وغيابا للدقة، ودرجة عالية من الترادف.

وهكذا، فاللغوي الذي يهتم بالمصطلحات يبدأ عمله انطلاقا من نص مختص. والنص المختص يملك بنية معرفية منظمة نحويا تتكون من وحدات معرفية مختصة تصبح أنوية لشبكة ترتبط فيما بينها بطرق مختلفة.

وكل نص مختص يتضمن وحدات معنى عام ووحدات معنى مختص. وتكتسب وحدات النص المختص قيمتها الاصطلاحية في مجال مختص عندما تستعمل في هذا المجال. فالجال هو الذي يبلور مدلولها وشروط استعمالها.

ومن ضمن الوحدات ذات دلالة مختصة هناك وحدات غير لغوية (تنتهي إلى أنظمة رمزية غير طبيعية) ووحدات لغوية (تنتهي إلى اللغة الطبيعية). فالوحدات اللغوية المختصة يمكنها أن تنتمي إلى مختلف مكونات نحو ما: الصرافة (صرفيات)، المعجم (الوحدات المعجمية) والوحدات المركبة (الوحدات المعيارية) والتركيب (المجمل).

والوحدات اللغوية المركبة يمكن أن تكون معجمة وتصبح من المعجم، وإن كانت تتوفر على بنية تركيبية من قبل. ومجموع الوحدات المعجمة يكون ما يسمى بالاصطلاح، حيث تعد الوحدات الاصطلاحية مقولات اسمية.

ويمكن وصف الوحدات الاصطلاحية انطلاقا من نحو لغة ما (صوارة، صرافة، معجم، تركيب). بحيث يتضمن هذا النحو قواعد وقواعد صورية، وبعض عناصر الدلالة والذريعات.

وإذا تم أخذ هذه المبادئ بعين الاعتبار، فإن المسار الذي يقطعه اللغوي الذي يهتم بإقامة نظرية للمصطلحات في إطار لساني يجب أن يكون هو: 14:

- أ) النص كمنقطة بداية، وذلك باعتبار بنيته وشروطه المقامية
 - ب) تحليل بنية النص وكشف الوحدات التي تُكوّن هذه البنية
 - ج) كشف الوحدات التي تنقل المعرفة المختصة والحاملة لمعنى مختص وعزلها وتحليلها
 - د) عزل الوحدات المعجمية الحاملة لمعنى مختص وإقامة علاقات تصورية بين هذه الوحدات
 - ك) كشف المرادفات أو المتكافئات التصورية، سواء أكانت المرادفات كلية أم جزئية.
 - ل) إقامة بنية تصورية للنص بإدماج الوحدات والعلاقات
 - م) الربط بين البنية التصورية والبنية المقامية
- وبعد هذا المسار، فإن بمقدور اللساني إدراج تحليل هذه الوحدات في نظرية ذات أساس لغوي تكون باستطاعتها وصف الخاصية المتعددة للمصطلحات.

المراجع:

1. الأشهب، خالد: 1997، المصطلح: البنية والتمثيل، مجلة أبحاث لسانية، مجلد 2، ع. 1.
2. الأشهب، خالد. 2006، المصطلح العربي: البنية والتمثيل، منشورات عالم الكتب الحديث، الأردن.
3. حجازي، فهد محمود: 1993، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة، القاهرة.
4. الحزراوي، محمد رشاد، 1975، المنهجية العربية لوضع المصطلحات، من التوحيد إلى التنميط، اللسان العربي، عدد، 12.
5. الحزراوي، محمد رشاد، 1986: المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها (الميدان العربي)، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى بيروت، لبنان.
6. الخطيب، أحمد شفيق، 1985، منهجية وضع المصطلحات الجديدة في الميزان، اللسان العربي، عدد، 24.
7. شاهين، عبد الصبور، 1987، العربية لغة العلوم والتقنية، دار الاعتصام، القاهرة.
8. القاسمي، علي: 1985، مقدمة في علم المصطلح، بغدا

المراجع الأجنبية:

9. Cabré, M-T.: 1998, la Terminologie: théorie, méthode et applications, les Presses de l'Université d'Ottawa, Armand Colin.
10. Cabré, M-T.: 2000 a, Terminologie et linguistique: la théorie des portes, Terminologies nouvelles, n. 21. Rifal.
11. Cabré, M-T.: 2000b, Sur la représentation mentale des concepts: bases pour une tentative de modélisation. dans le Sens en Terminologie, sous la direction de Béjoint, H. et Thoiron, Ph.
12. Cabré, M-T.: 2003, Theories of Terminology: their description, prescription and explanation, in Terminology, 9:2. John Benjamin Publishing Company.
13. Lemaire (N.) et Van Campenhoudt (M.), 2013, La terminologie de l'enseignement supérieur en Belgique francophone transposée dans le système d'intégration européenne: raisons et conséquences d'une harmonisation linguistique manquée, dans Mots. Les langages du politique: « Les discours sur l'enseignement supérieur », Juillet 2013, n° 102, p. 37-52.

14. Rastier, F.: 1995, Le Terme: entre ontologie et linguistique, in Banque des Mots, Numéro spécial, 7.
15. Rondeau, G.: 1985, Introduction à la terminologie, Deuxième édition, Gaëtan morin éditeur.
16. Sager, J. C.: 1990, A Pratical Course in Terminology Processing, John Benjamins Publishing Company, Amsterdam/Philadelphia.
17. Sager, J. C.: 2000; pour une approche fonctionnelle de la terminologie, dans le Sense en Terminologie, sous la direction de Béjoint, H. et Thoiron, Ph. p: 40-60.
18. Temmerman, R.: 1997, Questioning the univocity ideal. The difference between socio-cognitive Terminology and traditional Terminology. In Hermes Journal of Linguistics no. 18.
19. Temmerman, R.: 2000, Towards new ways of Terminology Description: The sociocognitive approach, John Benjamin Publishing Company. Amsterdam/Philadelphia.
20. Temmerman, R.: 2002, Metaphors the Life Sciences Live By. Proceedings of the Maastricht/Lodz duo-colloquium on Translation and Meaning.
21. Temmerman, R. 2011, Ways of managing the dynamics of terminology in multilingual communication,
22. SCOLIA, Revue de linguistique de l'université de Strasbourg 25/2011.
23. Temmerman, R. 2011, Stars, problem children, dogs and cash cows: evocative terminology in multilingual business communication, SYNAPS- Journal of Professional Communication, 2011.

24. Temmerman (R.) and Van Campenhoudt (M.), eds, 2011 : The dynamics of terms in specialized communication: An interdisciplinary perspective, in Terminology, vol 17:1.
25. Van Campenhoudt, M.: 1999, Abrégé de Terminologie Multilingue. document web: www.termisti.refer.org/theoweb1.htm.
26. Van Campenhoudt, M.: 2000, De la lexicographie spécialisée à la Terminographie: vers un métadictionnaire, dans le sens en terminologie, sous la direction de Béjoint, H. et Thoiron, Ph. p: 125-152.
27. Van Campenhoudt, M.: 2001, Pour une approche sémantique du terme et ses équivalents, dans International Journal of Lexicography, XIV, Oxford University Press.
28. Van Campenhoudt (M.), Lemaire (N.) et Temmerman (R.), dir., 2014 : Traduire aux confins du lexique : les nouveaux terrains de la terminologie, dans Cahiers de linguistique, vol. 40, n°2.

¹ انظر كاري (2000). Cabré

² كاري (2003)

³ تبلور هذا الاهتمام النظري على الخصوص في رسالته التي كانت بعنوان " International Sprachnomung in " der Technik, besonders in derElektrotechnik Einführung in die allgemeine Terminologielehre und terminologische " (1931)، تم بعد ذلك في مقالات متعددة جمعها في كتاب يحمل عنوان " Lexikographie " (1979).

⁴ انظر تيرمان (2000).

⁵ انظر تيرمان (2000) في نقد مماثل لهذه النظرية.

⁶ انظر كاري (1999، 2000)، وتيرمان (2000).

⁷ نشير، هنا، إلى أن الجماع العربية قد تبنت في قراراتها نفس المضمون التعييري للمصطلحات على غرار منظمات كالايزو والأفوتيرم والأففور، وأن النقاشات الاصطلاحية في العالم العربي انصبت كلها على معايير وطرق توحيد المصطلحات، ولم يعن هذا النقاش بالجوانب النظرية والتحليلية للمصطلحات.

⁸ كايدي (2000 و2003).

⁹ انظر أعمال تيرمان (1998، 2000، 2000) Temmerman.

¹⁰ تبني نفس فكرة كاري (1999، و2000) التي تعتمد هي الأخرى على التحليل الأصلي الذي تقدم به ساكير (1990). ويمكن اعتبار كل أعمال كاري وتيرمان الحديثة امتدادا وتحليلا مفصلا للقضايا التي طرحها ساكير (1990).

¹¹ انظر تيرمان (2000) في تحليل مماثل.

¹² التعبير في الأصل لساكير (1990) وقد استعملته كاري (2000) بنفس المضمون.

¹³ انظر ساكير (1990) وكاري (1999، و2003) وتيرمان (2000) وفان كهودت (2000) من بين آخرين.

¹⁴ كايدي (2000).